

من هم الفاسدون في تونس؟

حين البت في القضية سنواصل دعمنا للحكومة لأن إحدى أهم النقاط الضرورية بالنسبة لبلادنا هي الاستقرار، متابعا "دخلنا الحكومة من أجل مقاومة الفساد، وشعار حكومة الفخفاخ مقاومة الفساد وبالتالي ليس من المعقول أن تناقض نفسها".

وتراهن حركة النهضة التي لم تكن راضية منذ البداية عما يسمى بـ"حكومة الرئيس" وعلى تكليف الفخفاخ بتشكيل الحكومة على توسيع الحزام السياسي للحكومة بإشراك حزب قلب تونس في الحكومة.



علي العريض

شبهة تضارب المصالح التي تلاحق الفخفاخ ليست إشكالا

هذه الخطة لوجدها تثبت أن كل خطوات حركة النهضة تبني أسسا على توظيف الفساد في كل حركة سياسي، فبعد أن قالت كل ما قالت خلال الحملات الانتخابية التشريعية والرئاسية متهمه رئيس قلب تونس رجل الأعمال نبيل القروي، ها هي الآن تبرئ ذمته على حد قول راشد الغنوشي بأنه رجل وطني وعامل وتشترط بقاء الفخفاخ بدخول حزب القروي للحكم.

لقد فتح الفخفاخ حربا جعلت التونسيين لا يتقون في كل من يرفع شعار الحرب على الفساد، حين قال في أولى الخطابات التي توجه بها للمواطنين "لا أحد فوق رأسه ريشة" (مثل تونسي يقصد به لا أحد فوق القانون)، ليسقط في تناقض صارخ بعد أسابيع فقط حين تطرق الإعلام لما يعرف بقضية فساد الكمامات المتهم فيها نائب بالبرلمان ووزير الصناعة بقوله "الفساد حكاية فارغة".

ولم يفتح رئيس الحكومة حربا سياسية على نفسه فحسب، بل جعل الرئيس قيس سعيد في موقف مرجح بحيث تعالت أصوات ناخبيه بالضغط لمعرفة الحقائق وعرفة من هو فاسد ومن غير فاسد.

في السياق نفسه، كشفت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (منظمة حكومية مستقلة) التي يترأسها شوقي الطيب منذ توليه المنصب في عام 2016 في عهد حكومة يوسف الشاهد العشرات من الملفات التي تدبر تورط مسؤولين ووزراء في قضايا فساد، لكن ورغم فتح الكثير من القضايا ولجان التحقيق لم ير الرأي العام أي نتائج ملموسة بشأنها إلى الآن.

لقد جاء أيضا في تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2019 والذي شمل 180 دولة، أن تونس تحتل المرتبة 74 في مؤشر مركات الفساد المالي والإداري المرتبط بالقطاع العام، لكن فقدت بات مؤكدا أن التونسيين لا يحتاجون إلى شهادة منظمة الشفافية الدولية أو هيئة مكافحة الفساد في تونس للوقوف على ما تسببه هذه الآفة من خسائر كبيرة في علاقة الاقتصاد التونسي.

وظل هذا الإدراك بحقيقة الأمور لدى التونسيين، غير مرفوق بخطوات حكومية تحسم ملف الفساد والفاستين قضائيا وسياسيا، ولكل هذا أصبح ملف الفساد والحديث عن الفاسدين مجرد طرح للتندر بين التونسيين الذين باتوا يكتفون عادة بالإجابة على الموضوع بطريقة شهيرة في تونس وتنسب إلى العقيد الليبي الراحل معمر القذافي الذي قال حين سئل عن تونس "إن تونس من أغنى دول العالم وستبقى غنية والدليل على ذلك أنها لم تفلس رغم كثرة المصوص الذين نهبوا".

وسام حمدي
صحافي تونسي

تونس - مرة أخرى، كشفت قضية شبيهة تضارب المصالح التي تلاحق رئيس الحكومة التونسية إلياس الفخفاخ، أن حكاية الحرب على الفساد لا تتخطى حدود المزایدات والابتزاز السياسي دون الغوص بجديفة في حقيقة الشيء أو تقديم نتائج للراي العام.

منذ ثورة يناير 2011 في تونس والتي قامت في جوهرها رافعة شعارات ضد فساد النظام السابق الذي قاده زين العابدين بن علي، تسلح كل من حكم البلاد بمحاربة الفساد أو بادعاء ذلك، لكن على أرض الواقع لم تتحقق النتائج المرجوة رغم كل ما أثبتته خبراء الاقتصاد بأن النجاح في هذه الحرب ولو بصفة نسبية يساهم في إخراج تونس من أزمتها الخانقة ويمنحها نقاطا إضافية هي بحاجة إليها في نسب النمو.

راهنا، بات كل الفاعلين السياسيين، يرفعون شعار الحرب على الفساد، لكن من هم الفاسدون؟ بحيث أصبح مفهوم "الفساد" في مخيلة المواطن البسيط الذي اعتاد على سماع هذا المصطلح في كل نشرات الأخبار بمناسبة مفهوم هلامي لا يرى ولا يُسمع وغير ملموس.

بالعودة إلى قضية الفخفاخ وإلى أن ثبتت القضاء كل ما ورد في حقه من اتهامات بتأكيدها أو بدحضها، فإن اللافت للانتباه في هذه القضية الضخمة إعلاميا، أنها قد أدخلت وعلى غرار ما سبقها من ملفات إلى حلبة المقايضات والمناورات السياسية التي تقودها حركة النهضة الإسلامية الفاعل رقم واحد في الحكم وفي حكومة الفخفاخ.

كل من حكم تونس منذ ثورة يناير 2011 تسلح بمحاربة الفساد أو بادعاء ذلك، لكن على أرض الواقع لم تتحقق النتائج المرجوة سياسيا وقضائيا

تحاول النهضة توظيف القضية إما بالتخفيف من وطأتها أو النفي فيها على قاعدة البرع والخسارة، بحيث أطنب قياديها في التطرق إلى الملف بهدف الضغط أكثر على الفخفاخ وجعله رهين خياراتها، فحسب البيانات المتناقضة للحركة، باتت الشعار واضحا "يوافق الفخفاخ على توسيع الحزام السياسي، تبقى القضية مجرد تضارب مصالح، أما إذا تعنت ورفض ذلك فإن القضية تصبح فسادا".

وقد لخص مناورات النهضة القيادي بالحركة والنائب بالبرلمان علي العريض الذي قال في مداخلة بمداورات لجنة التحقيق البرلمانية للتحري والتثبت في شبهة تضارب المصالح التي تلاحق الفخفاخ "إذا ما ثبتت أن الحكومة تشوبها شبهة فساد ستفقد مصداقيتها وحينها لكل حادث حديث".

ثم استدرج قائلا "شبهة تضارب المصالح ليست إشكالا، تجب معالجتها في إطار مكافحة الفساد". وأضاف العريض "إلى

قانون قيصر.. الهدف خنق الأسد والنتيجة معاناة السوريين

ثلاثة أرباع السوريين يعيشون الفقر سقط النظام أو لم يسقط



عرض مستمر لمأساة سوريا

لبنان حيث يوجد أكبر عدد من النازحين السوريين في العالم. ورغم هذه التهديدات الجديدة، يتوقع الكثير من المحللين أن يصمد النظام أمامها. فعائلة الأسد اعتادت مثل هذه الصعاب، لذلك من الممكن أن يكون لدراما الأسد - مخلوف تأثير ضئيل في نهاية الأمر.

ويقول في هذا الصدد، الكاتب العراقي فارق يوسف "سقط النظام أم لم يسقط فإن ذلك الغد لن يأتي. لقد ندمت سوريا وليس في الإمكان إعادة إعمارها وبالأخص بعد أن وضعت الولايات المتحدة نفسها وصية على الاقتصاد السوري بتحريض من بعض السوريين المقيمين فيها والذين تتحكم فيهم عذبة الانتقام من كل ما هو سوري بحجة كراهية النظام".

ويضيف "سيكون قانون قيصر الذي أصدره الكونغرس الأميركي عقبة في طريق أي محاولة لإنقاذ سوريا بغض النظر عن حكمها"، مضيفا أنه قبل صدور القانون بسنوات خرجت القضية السورية من أيدي السوريين وصارت جزءا من لعبة أممية.

غير أن الكاتب اللبناني خيرالله خيرالله يقول "الأكيد أن النظام السوري لا يستطيع الاعتراف بأن قانون قيصر يعني نهايته. لذلك، ليس لدى وزير خارجيته وولد المعلم سوى تريد ما تمليه عليه مجموعة من الذين يعيشون في عالم لا ينتمي من قريب أو بعيد إلى الواقع عن أن ما يسمى قانون قيصر هو قانون اليائس لأن سوريا سجلت انتصارات في الميدان وعلى قوانين سابقة أحادية الجانب".

ويحسب الكثير من المراقبين، فإنه كما أظهرت الحكومة من قبل، أنها لا تتوانى عن قمع المحتجين، وهو ما يمكن أن تفعله مرة أخرى لتجنب اندلاع ثورة جديدة في خضم أزمتها المالية. كما يمكن للنظام التغلب على "قانون قيصر" عبر استغلال النخب وثيقة الصلة به، وأمرء الحرب، والوسطاء المحليين لممارسة النشاط التجاري مع شمال البلاد الذي يسيطر عليه المتمردون، والذي لا تنطبق عليه العقوبات، كما قال خضر خضور، من مركز كارنيغي الشرق الأوسط.

وعلاوة على كل هذه التفاصيل، فإن بشار الأسد لا يزال يتمتع بدعم إيران وروسيا، وهما الدولتان اللتان ساعدتا في استعادة معظم أنحاء سوريا. وتقول يعقوبيان إن هذا يكفي لتجاوز العاصفة، مضيفة "لا اعتقد أن هذه العقوبات كافية لإسقاط النظام.. للأسف، إنها تعني فقط المزيد من المعاناة للمدنيين العاديين".

فمئات الآلاف من السوريين يعتمدون في معيشتهم على شركاته، وميليشياته وجمعياته الخيرية. وقد حذا أفراد آخرون من العائلة حذو مخلوف في انتقاد النظام، ومن الممكن أن يشعر المزيد من السوريين بالجزرة لأن يفعلوا نفس الشيء.

مأساة شعب

بات الاقتصاد السوري المهزق يعلق السوريين، كما يعلق الحكومة، فأكثر من 80 في المئة من السوريين يعيشون في براثن الفقر، وانخفضت قيمة العملة السورية انخفاضاً شديداً من 700 ليرة مقابل الدولار في يناير إلى 3500 ليرة في يونيو الماضي.

واندلعت احتجاجات في المدن التي يسيطر عليها النظام - حيث من النادر أن يظهر المواطنون هناك أي اعتراض- وطالب المئات من المظاهرين بتخني الأسد. ولم تشهد البلاد مظاهرات بهذا الحجم منذ احتجاجات الربيع العربي التي طالبت بالإصلاح الديمقراطي.

ويقول رايم الآف، وهو خبير في الشؤون السورية، إن عددا متزايدا من السوريين يعتقد الآن أن حكومة الأسد عاجزة عن تحقيق الإصلاح ويفضون رجحلتها. ولكن النظام لا يتساهل، وبدأ في اعتقال المحتجين وتنظيم احتجاجات مضادة.

ويعد أقوى تهديد للنظام هو قانون حماية المدنيين في سوريا والذي يتطلب لإلغائه وقف النظام هجماته الجوية ضد المدنيين، وأيضا وقف استخدام الأسلحة الكيماوية، والسماح من جديد لجماعات حقوق الإنسان بالوصول إلى جميع أنحاء البلاد، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، والسماح للنازحين السوريين بالعودة إلى ديارهم، ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب.

ويتعبر بعض المحللين بالقلق من أنه من المرجح أن تلحق التكاليف الاقتصادية ضررا بالمدنيين السوريين. ولتخفيف معاناتهم، يسمح القانون بوقف العقوبات بالنسبة للمنظمات الإنسانية، وتعتبر الولايات المتحدة بتقديم حوالي 700 مليون دولار مساعدات إضافية، تشمل المناطق التي يسيطر عليها النظام. وتقول منى يعقوبيان، من معهد السلام الأميركي، إنه من الممكن القيام بالكثير للتأكد من أن العقوبات تلحق الضرر بالنظام فقط. ويشمل ذلك ترشيدها على الإعفاء من العقوبات بالنسبة للمنظمات الإنسانية، وتجنب العقوبات التي تعزل عمليات إمداد المساعدات، وتقديم المزيد من المساعدات للاجئين في

منذ دخول قانون قيصر حيز التنفيذ في 17 يونيو الماضي، شكّل بوصفه أحدث إجراء أميركي ضد النظام السوري واحداً من أهم الإشارات التي أحالت المتابعين إلى التنبؤ باقتراب ساعة سقوط بشار الأسد. ومع تظافر العديد من الأسباب الأخرى وبالأخص تصاعد الخلافات العائلية بين الأسد وابن خاله رامي مخلوف تدعمت تحليلات الخبراء المتكهنه بنهاية النظام. لكن كل هذه التوجهات إلى حد الآن ليست ثابتة بما أن الحقيقة الراهنة تقول فعلا إن الهدف من قانون قيصر هو إسقاط النظام لكن النتيجة الحالية هي معاناة السوريين.

واشنطن - نهبت كل القراءات والتحليلات السياسية منذ 17 يونيو الماضي إلى التأكيد على أن دخول قانون قيصر الأميركي المفروض على النظام السوري وعلى الأزرع والميليشيات الموالية لإيران التي تدعمه ستكون بمثابة الضربة القاضية لنظام بقوده بشار الأسد واستبسل طيلة عقد من الزمن دون الرضوخ إلى الدعوات الدولية للتحلي عن الحكم.

تدعمت هذه التكهّنات بصفة فعلية على إثر ما ظهر من خلافات عائلية كبيرة شتت عائلة الأسد، خاصة بين بشار وابن خاله رجل الأعمال رامي مخلوف المقرب من الكرملين ومن النظام الروسي.

بؤار النهاية

لا تتوقف الإشارات المنبئة بنهاية نظام عائلة الأسد، عند قانون قيصر أو الخلافات العائلية التي ظهرت للعن، بل غدتها أزمة لبنان المجاور الذي يعيش على وقع انهيار اقتصادي يلقي بظلاله على دمشق حيث يوجد ما قيمته 40 مليار دولار من الأصول السورية التي تعد حلقة الوصل الرئيسية بين سوريا والاقتصاد العالمي والحال أن الحكومة السورية في حاجة ماسة للسيولة النقدية.

ويحسب المراقبين، فإن قانون قيصر يعد النقطة الأقوى التي يكابد النظام السوري لتلافئها لأنه يعرف أن تراكم الضغوط سيفرض عليه سياسة الأمر الواقع ويفضي إلى رحيل الأسد.

لكن إلى حدود اللحظة، فعلى الرغم من أن الهدف الرئيس لقانون قيصر هو خنق بشار الأسد ودفعه نحو الخروج من الحكم، فإنه على أرض الواقع تنسب كل التطورات إلى أن النتيجة الراهنة تشير إلى أن القانون الأميركي زاد من معاناة السوريين.

ويجادل الخبراء بخصوص هذه النقطة الأخيرة بالارتكان على حقيقة أن العقوبات الأميركية على النظام السوري، ليست العقوبات الأولى، حيث استهدفته عقوبات أميركية وأوروبية سابقة على حد سواء منذ سنوات عندما كانت



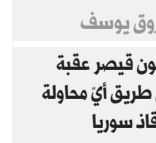
خيرالله خيرالله

النظام لا يستطيع الاعتراف بأن قانون قيصر يعني نهايته



منى يعقوبيان

لا اعتقد أن العقوبات كافية لإسقاط النظام



فاروق يوسف

قانون قيصر عقبة في طريق أي محاولة لإنقاذ سوريا



فواز يوسف

ومنذ ذلك الحين ثارت خلافات بين الأسد ومخلوف، وانتقد مخلوف الأسد علانية، ويقول الخبراء إنه من الممكن أن تكون هذه نقطة تحول، حيث إن مخلوف شخصية محبوبة وذات نفوذ،



#لا للافلات من العقاب